

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقال قاضي خان ولا يجبل  
كانه لم يضع زعم لوقالو وضع القدم التي موضعها طاهد  
ورفع القدم التي موضعها نجس وصلى جازت صلاته فعلى  
قياس هذا انما يجع ما هو موضع القدمين اذا وضعهما لا اذا  
رفع احداهما فتنبه لذلك واعلم ايضا انه لا خفاء في ان هذا  
كله فيما اذا كانت النجاسة غليظة اما اذا كانت خفيفة فغ  
تحقق ثبوت المنع لجواز الصلاة في هذه الصورة خلافا  
عرف من ان المنع منها ما كان كثيرا فاحشا وبعض الاقوال  
في حده يفيد انه لو استوعب موضع جميع القدمين لا يكون  
كثيرا فاحشا بل يكون عفوا وفي الشرح المذكور وان لم يكن  
الثوب المبطن مخيطا اعلاه باسفله جازا واء الصلاة على ذلك  
الثوب الاعلا اذا تم تفقد النجاسة اليه من الثوب الاسفل  
وهو واضح والظاهر انه لا خلاف فيه ومثله في المتقى لو  
تنى ثوبه واعلاه طاهر دون اسفله وصلى على الاعلا  
جازت صلاته انتهى ومر نظير الاول وفي الشرح المذكور  
اذ استيقه الحدث في الصلاة فكلت ساعة ولم يصب في فسد  
صلاته واذا اصاب الثوب او البدن كله او اكثر من قدام  
الدرهم من غير حدثه او طرح المقتدي في الزحمة امام الامام

او في

او في صفا النساء او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او  
طرحوا ازاره او سقط عن المصلي ثوبه وكشفت عورتها  
ففيما اذا تعد ذلك فسدت صلاته قل ذلك او اكثر وان لم  
يتعد فان سجد في ذلك او ركع فسدت صلاته علم بذلك  
اولم يعلم وان لم يؤدي ركنا ومكث فان كان بعدد لا تفسد  
صلاته في قولهم وان وجد سببلا من البعد عنها فكلت من  
غيره واختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد  
ان صلاته تفسد وقيل قول ابي حنيفة في هذا كقول محمد  
ثم بسط الكلام ثم قال امة صلت بغير قناع فرغفت ثم تمقت  
فموضات ثم تقنعت وعادت الى الصلاة جازت لانها ما اذ  
شيئا من الصلاة مع كشف العورة وان عادت ثم تقنعت فسدت  
لانها اذت شيئا من صلاتها مع الكشف وفي الخلاصة المصلي اذا  
كان لابس شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون  
في الكراهة والخيار انه لا يكره واما اخراج الكفين من الكمي  
فارب وفيها ايضا ولو سرق منه او من غيره قدس درهم يقطع  
الصلاة الفرض والنفل وفيها ايضا المقتدي عن السلطان يباح  
له ان لا يخرج الى الجمعة والجماعة وفيها ايضا السنة في ركعتي  
الفجر ثلاث احدها انه يقدر في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون